INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS Registration No. 2795/2012
OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION
ICSFT

الكويت تقيد الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية برفضها لبعض توصيات الاستعراض الدوري الشامل

خلال نتائج الاستعراض الدوري الشامل الثالث لدول الكويت ضمن جدول أعمال الدورة 44 لمجلس حقوق الإنسان، وبعد تقديم دول عديدة ما يقارب 302 توصية مهمة لتحسين سجل حقوق الإنسان الكويت، تم قبول (230) توصية، في حين أخذت دولة الكويت علماً بـ (12) توصية، كما حظت (6) توصيات بدعم جزئي، في حين تم رفض فقط (54) توصية بحجة تعارضها مع أحكام الدستور والشريعة الإسلامية، وبعضاً منها تتعارض مع الهوية الوطنية، وقيم المجتمع وثقافته.

تكرار مثل تلك الذرائع في كل مرة هو تأكيد على تعنت السلطات الكويتية وخاصة الجهات التشريعية فيها على عدم تعديل قوانينها بما يتناسب مع التزامات الكويت الدولية ومصالحها السياسية لتتفاقم معاناة فئة كبيرة من الشعب الكويتي ممن يعانون من تلك القوانين والتشريعات المخالفة للشرعية الدولية.

لطالما وعدت السلطات أنها ستنظر في التصديق على المعاهدات الدولية الأساسية المتبقية لحقوق الإنسان، لنتفاجئ برفضها جميع التوصيات ذات الصلة. فلم تؤيد الكويت التوصيات المتعلقة بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، والبروتوكول الاختياري الأول والثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

إضافة إلى ذلك، ورداً على العديد من التوصيات لمنح عديمي الجنسية حقوقهم الكاملة، أصرت الكويت على أنه "لا يوجد أشخاص عديمي الجنسية" في البلاد ولكن فقط "مقيمون غير شرعيين". وقد نفت السلطات منذ فترة طويلة حق أكثر من 120.000 من البدون في الحصول على الجنسية والخدمات العامة الأخرى المقدمة لمواطنيها.

كما رفضت الكويت توصيات الدول الأعضاء بمنح المرأة الحق في نقل جنسيتها إلى أطفالها. وعلى الرغم من أن السلطات قبلت جزئياً توصية إيطاليا وشيلي بتجريم العنف المنزلي، فقد رفضت التوصية لضمان المساواة الكاملة بين الرجال والنساء وتجريم العنف الجنسي والاغتصاب الزوجي.

وأخيراً، لم تؤيد الكويت التوصية باعتماد تدابير لمكافحة العنف المنزلي، والاعتراف بالدور المشروع للمدافعات عن حقوق الإنسان، وتوفير المواطنة والحقوق الكاملة لسكان البدون.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يتأسف لما تم استعراضه من الجهة الممثلة لدولة الكويت من تزييف للحقائق وتهميش لانتهاكات متراكمة لحقوق فئة كبيرة من الشعب الكويتي الذين خرجوا إلى الساحات بسلمية وحضارية للتعبير عن رفضهم للفساد وتقييد الحريات والتمييز العنصري وغيرها الكثير من المشكلات الاجتماعية.

ما تم تقديمه خلال الاستعراض الدوري الشامل لم يكن صادر عن جهة مستقلة وبالتالي التقرير المقدم في سياق المراجعة الدورية هو تقرير شُوب بعدم المصداقية، فهو صادر عن جهة حكومية بامتياز 100% ولا يمثل المجتمع المدني ويبتعد عن مبادئ باريس تماماً.

من الجدير بالذكر أن رفض دولة الكويت لتلك التوصيات المهمة سيزيد من أعداد سجناء الرأي وطالبي اللجوء وحالات الانتحار بين البدون وخلق جيل كامل يعاني من الفقر والاضطهاد والحرمان بعد ان كانت الكويت بلد الإنسانية والديمقراطية.

كلما زادت القوانين والتشريعات المخالفة للشرعية الدولية ولالتزامات الكويت بما صادقت عليه من بروتوكولات ومعاهدات كلما زادت انتهاكات حقوق الإنسان. فلم يعد من المقبول الاستمرار بالاختباء وراء قوانين وتشريعات تحتمي بها السلطات لمحاربة الشعب.

المجلس الدولي من خلال متابعته لأوضاع حقوق الإنسان في الكويت ورغم تثمينه لما تم قبوله من توصيات إلى أنه يساوره قلق شديد لرفض بعض التوصيات التي من شأنها أن تدهور الواقع الحقوقي إلى حال لا يُحمد عقباه. لذلك نؤكد على ضرورة التشديد والمتابعة من خلال آليات وهيئات الأمم المتحدة للواقع الحقوقي لدولة الكويت والتحقيق في الانتهاكات التي تم اخفائها وتزويرها خلال الاستعراض الدوري الشامل وإقناع الكويت بالتصديق على كافة التوصيات التي وُجهت إليها.

سيجري الاستعراض الدوري الشامل القادم للكويت في عام 2025. وحتى ذلك الحين، نأمل أن تكون دولة الكويت مسؤولة عن اعتماد وتنفيذ جميع التوصيات المقبولة وان يتم قبول ما تم رفضه خلال الاستعراض الدوري الثالث.